نشرة إحصائية خاصة

# ملخص إحصائي حول

# التبادل التجاري

# بين دول مجلس التعاون الخليجي

# والاتحاد الأوروبي

# (EU 28)

العدد رقم 4

مارس 2017م

# الاتحاد الأوروبي شريك تجاري مهم لدول مجلس التعاون

| | |
|---|---|
| **160.0** مليار دولار | إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي لعام 2015م، مقارنة بـ 184.1 مليار دولار في عام 2014م، وبنسبة انخفاض بلغت 13.1%. |
| **57.8** مليار دولار | قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي لعام 2015م، مقابل عجز 37.0 مليار دولار في العام 2014م، أي بنسبة ارتفاع بلغت 56.2%. |
| **23.3%** الأهمية النسبية | استقرار الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي كشريك تجاري لدول المجلس، حيث بلغت نسبة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي نحو 23.3% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عام2015م، وما نسبته 23.2% في عام 2014م. |
| **32.7** مليار دولار | إجمالي قيمة الصادرات السلعية النفطية لمجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2015م مقابل 53.5 مليار دولار في عام 2014م، بنسبة انخفاض قدرها 38.9%. |
| **108.9** مليار دولار | إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي من الاتحاد الأوروبي في عام 2015م مقابل 110.6 مليار دولار خلال عام 2014م، بنسبة انخفاض قدرها 1.5%، ومثلت هذه الواردات السلعية بالنسبة إلى إجمالي واردات مجلس التعاون من الأسواق العالمية ما نسبته 23.3% خلال العام 2015م. |
| **4.4%** | نسبة إجمالي التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي نهاية عام 2015م بالمقارنة مع حجم التجارة الكلي للاتحاد الأوروبي. |
| **السعودية** | جاءت بالمرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لحجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي في عام 2015م، بقيمة 68.7 مليار دولار، وبنسبة 42.9% من إجمالي حجم التبادل التجاري لمجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي. |
| **السمة العامة** | تتسم واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الاتحاد الأوروبي بكونها منتجات نهائية للاستخدام والاستهلاك النهائي (الالآت والمركبات)، فيما تتسم واردات دول الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون الخليجي بكونها استيراد للاستهلاك الوسيط لتركزها على النفط. |

**يهدف** هذا الموجز الإحصائي لتقديم ملخصاً حول اتجاهات ومؤشرات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي (28 دولة)، ومعرفة أهم السلع المصدرة والمستوردة، بهدف خدمة متخذي القرارات وراسمي السياسات الاقتصادية والتجارية والجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

# القسم الأول: مؤشرات عامة حول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي 2015م

| 1.مؤشرات الجغرافيا والسكان 2015 | | |
|---|---|---|
| المؤشر | مجلس التعاون | الاتحاد الأوروبي(1) |
| السكان (مليون نسمة) | 51.1 | 509.7 |
| الزيادة السكانية (%) | 2.5 | 0.3 |
| المساحة (مليون كم²) | 2.4 | 4.4 |
| الكثافة السكانية (شخص لكل كيلومتر مربع) | 21 | 120.3 |
| 2.مؤشرات الاقتصاد الكلي 2015 | | |
| الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار أمريكي) | 1.4 | 16.3 |
| إجمالي تكوين رأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي) | 32.3 | 19.8 |
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) | 3.3 | 2.2 |
| التضخم (%) | 1.5 | 1.0 |

| 3. مؤشرات الانفتاح الاقتصادي وأهم الشركاء 2015 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المؤشر | النسب من الناتج المحلي الإجمالي % | | أهم الشركاء التجاريين | |
| | مجلس التعاون | الاتحاد الأوروبي(1) | مجلس التعاون | الاتحاد الأوروبي(2) |
| إجمالي الواردات * | 52.2 | 40.0 | 1-الصين (12.8%) | 1-الصين (20.3%) |
| إجمالي الصادرات* | 57.0 | 43.2 | 1-الهند (8.6%) | 1-الولايات المتحدة الأمريكية (20.7%) |

- قيم الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بالأسعار الثابتة.
- قيم الواردات والصادرات لدول المجلس فقط السلعية.

المصدر:

1- البنك الدولي.

2- قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE .

## القسم الثاني: العلاقات الاقتصادية الخليجية مع الاتحاد الأوروبي *

**1987م** قرر المجلس الأعلى لدول المجلس الدخول في مفاوضات رسمية مع الاتحاد الأوروبي، بهدف الوصول إلى اتفاقية مبدئية لإطار التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين، ثم تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية في عام 1988م.

**المفاوضات التجارية** تضمنت اتفاقية التعاون التجاري بين مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي عام 1989م التزامًا من كلا الجانبين للدخول في مفاوضات بشأن اتفاق التجارة الحرة، وبدأت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة في عام 1990م.

**2010م** عُقدت الدورة العشرون للمجلس المشترك لدول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، وفقاً لاتفاقية التعاون المبرمة بين المجموعة الأوروبية من جهة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى، لإقرار برنامج العمل المشترك بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية، والاستثمار، التجارة، الطاقة والبيئة، النقل، الصناعة، الاتصالات وتقنية المعلومات ، التعليم والبحث العلمي، والثقافة والتفاهم المتبادل.

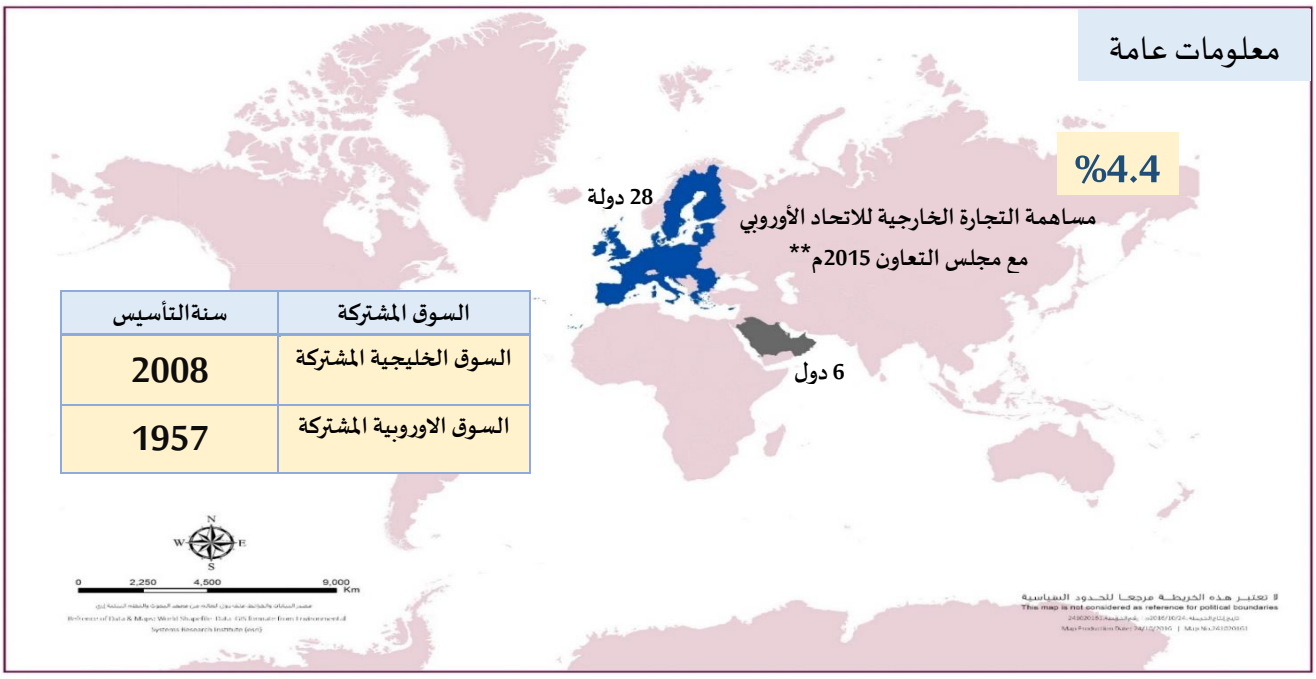


المصدر:

* المسيرة والإنجاز، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2015م.

** الإحصاء الأوربي «يورستات».

# القسم الثالث: مؤشرات التبادل التجاري بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي (EU 28)

## 1. الميزان وحجم التبادل التجاري

- **على مستوى الأهمية النسبية للتبادل التجاري المشترك:** حافظت العلاقة التجارية بين الطرفين على نفس مستواها من حيث الأهمية النسبية نهاية عام 2015م مقارنة بعام 2014م، حيث شكلت التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي ما نسبته 23.3% من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي عام2015م، مقابل ما نسبته 23.2% في عام 2014م.
- **على مستوى قيم التبادل التجاري:** بلغت قيمة التبادل التجاري لدول المجلس مع الاتحاد الأوروبي نحو 160.0 مليار دولار، مسجلة تراجعاً بنسبة تصل 13.1% في نهاية عام 2015م مقارنة بمستوى التبادل التجاري نهاية عام 2014م. وتجدر الإشارة أن مستوى التراجع خلال عامي 2014م و2015م مقارنة بعام 2013م يرتبط بتراجع مستوى أسعار النفط خلال العامين السابقين إلى حد كبير.
- **على مستوى الميزان التجاري بين الطرفين:** شهدت الفترة 2013-2015م استمراراً للعجز في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لاستمرار ارتفاع قيمة واردات دول المجلس من الاتحاد الأوربي على حساب صادرات دول المجلس للاتحاد الأوروبي خلال الأعوام السابقة، حيث بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري نحو 57.8 مليار دولار بنسبة وصلت إلى 56.2% نهاية عام 2015م مقارنة مع قيمتها نهاية عام 2014م.

**شكل1: قيمة الميزان وحجم التبادل التجاري بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2012-2015م**

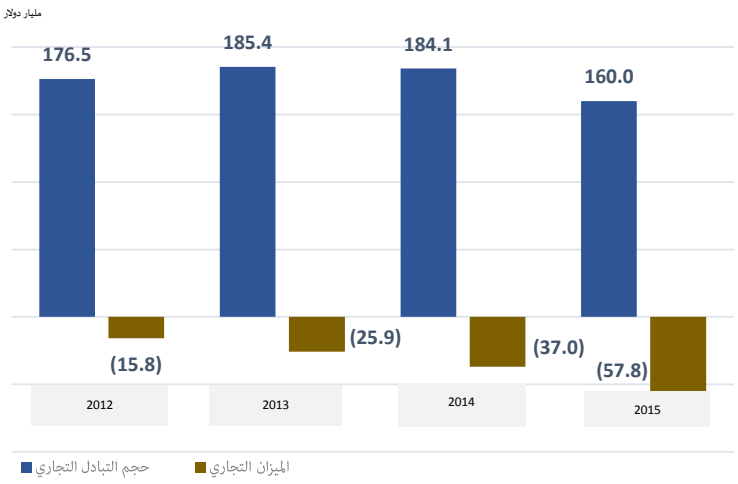


المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

## 2. مؤشرات الانفتاح التجاري

- بلغت قيمة صادرات دول المجلس للاتحاد الأوروبي نحو 51.1 مليار دولار نهاية عام 2015م مقارنة بقيمة 73.5 مليار دولار نهاية عام 2014م، أي بنسبة تراجع تصل إلى 30.5% لنفس الفترة، وتعتبر قيمة الصادرات هي الأقل خلال الفترة 2013 – 2015م كما يتضح من الشكل رقم 2، وشكلت صادرات دول مجلس التعاون للاتحاد الأوروبي ما نسبته 9.2% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي لعام 2015م.
- بلغت قيمة الواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي من الاتحاد الأوروبي في عام 2015م ما قيمته 108.9 مليار دولار مقابل 110.6 مليار دولار في عام 2014م، مسجلة انخفاضاً يصل إلى ما نسبته 1.5% مقارنة مع عام 2014م، وشكلت الواردات لدول المجلس من الاتحاد الأوروبي ما نسبته 23.3% من إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي لعام 2015م.
- مستوى التراجع الكبير في قيمة الصادرات نهاية عام 2015م مقارنة بحجم التراجع الطفيف في قيمة الواردات، ساهم في زيادة حدة عجز الميزان التجاري بين الطرفين لصالح الاتحاد الأوروبي.

**شكل 2: إجمالي الصادرات السلعية والواردات السلعية لمجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2012-2015م**

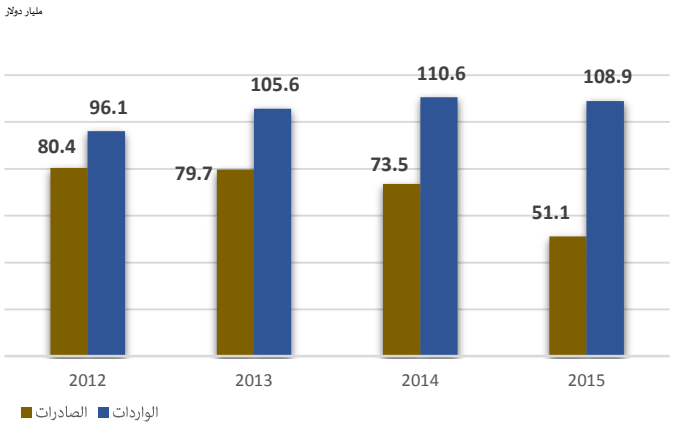


المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية– قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

**نتيجة: تراجع معدلات النمو للصادرات السلعية بين التكتلين خلال الفترة 2013-2015م.**

شكل 3: إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون الخليجي إلى الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2012-2015م

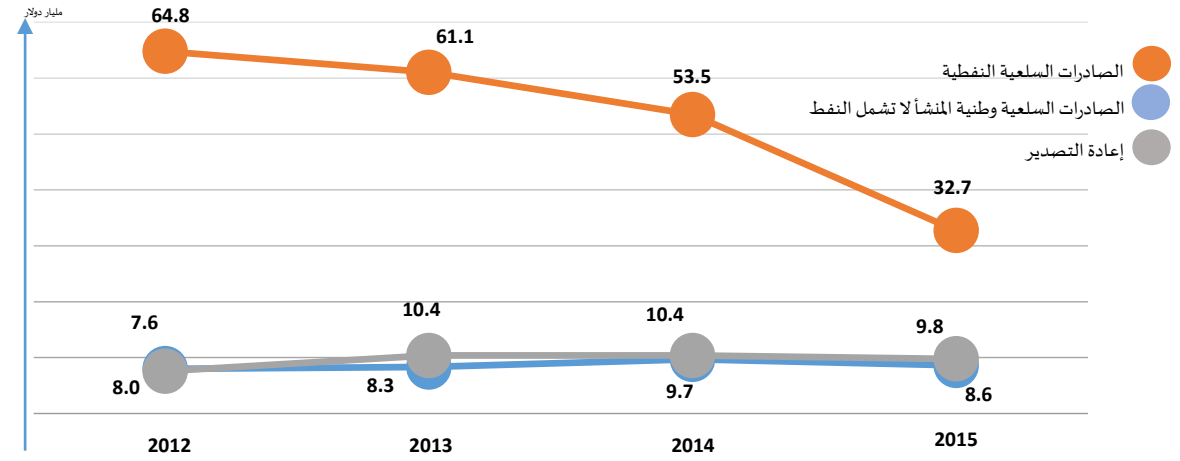


المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية-قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

## على مستوى التركيب النوعي للصادرات السلعية:

- يشكل النفط المكون الرئيسي لسلة الصادرات الخليجية المتجهة لدول الاتحاد الأوروبي، حيث يمثل النفط ما نسبته 64.1% وفق بيانات 2015م، وتراجع أسعار هذا المكون خلال الفترة الماضية سيؤثر بلا شك على إجمالي قيمة الصادرات.
- بلغت قيمة الصادرات السلعية النفطية الوطنية للاتحاد الأوروبي ما يقارب 32.7 مليار دولار في عام 2015م، بإنخفاض ما نسبته 38.9%مقارنة مع العام 2014م.
- ومن جانب آخر بلغت نسبة الصادرات السلعية وطنية المنشأ غير النفطية من مجلس التعاون نحو 16.8% أي ما يقارب 8.6 مليار دولار في العام 2015م، مقارنةً بـ 9.7 مليار دولار للعام 2014م، مسجلةً انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى 11.1%.
- بلغت قيمة السلع المعاد تصديرها نحو 9.8 مليار دولار في عام 2015، مقارنةً بـ 10.4 مليار دولار لعام 2014م، وبهذه القيمة تكون قيمة السلع المعاد تصديرها قد انخفضت بنسبة مقدارها 5.7 % خلال نفس فترة المقارنة.

## الأهمية النسبية لمكونات الهيكل النوعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2015م

شَهِدَت الصادرات السلعية النفطية من دول المجلس تراجعًا في مُعدَّلات النمو، إذ بدأت بمعدل انخفاض بلغ نحو 5.7% في عام 2013م مقارنة مع عام 2012م، وصولاً إلى مُعدَّل انخفاض بلغ نحو 38.9% في عام 2015م مقارنة مع عام 2014م. ولعل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة هو السبب الرئيسي لهذا التراجع في معدلات النمو.

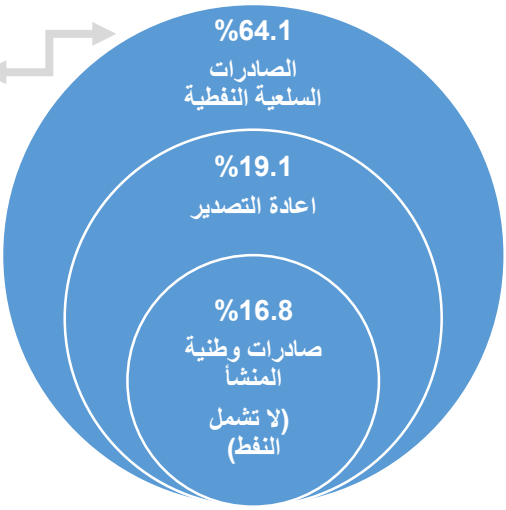


المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

**شكل4: التركيب السلعي لإجمالي صادرات دول مجلس التعاون إلى الاتحاد الأوروبي (%) في عام 2015م**

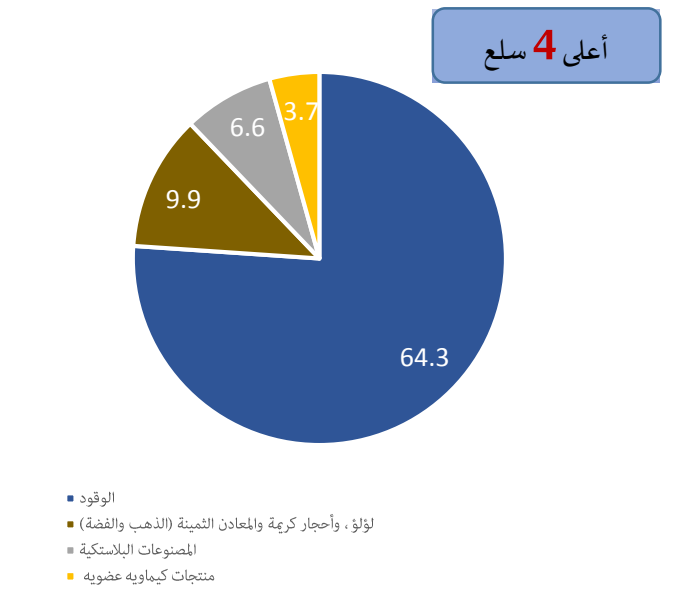


**المصدر**: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

**شكل5: التركيب السلعي لإجمالي واردات دول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي (%) في عام 2015م**

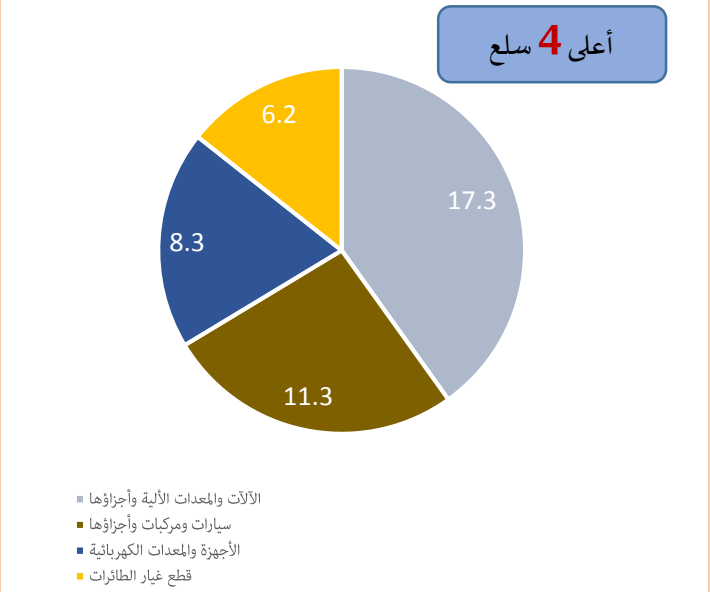


**المصدر**: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

- تركز 64.3% من الإجمالي العام لصادرات مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2015م في الوقود والزيوت المعدنية وبما قيمته 32.8 مليار دولار، إلى جانب ذلك تتضح الأهمية النسبية لصادرات دول المجلس من اللؤلؤ والأحجار الكريمة، والمعادن الثمينة (الذهب والفضة)، اللذين يُشكلوا قرابة 9.9% من إجمالي العام للصادرات بما قيمته 5.1 مليار دولار في عام 2015م.

- (أكثر من الثلث) مِن الواردات السلعية لدول المجلس في عام 2015م يأتي في إطار الآلآت والمعدات الآلية والأجهزة والمعدات الكهربائية والسيارات والمركبات وأجزاؤها، والتي بقدر ما يوجه جُزء كبير مِنها للاستهلاك المنزلي، يوجه جزء آخر للأنشطة الاقتصادية سواءً الخدمية، أو التجارية، أو الصناعية.

- تتسم واردات دول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي بكونها منتجات نهائية للاستخدام والاستهلاك النهائي (الالآت ومركبات)، فيما تتسم واردات دول الاتحاد بكونها استيراد للاستهلاك الوسيط نظراً للمساهمة الكبيرة للنفط ضمن سلة واردات دول الاتحاد الأوروبي من دول مجلس التعاون.

- انخفاض أسعار النفط ومشتقاته المباشرة خلال الفترة الماضية مقارنة بأسعار الواردات ساهم في تعميق حدة العجز التجاري لصالح دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013 – 2015م.

**شكل 6: التبادل التجاري السلعي والميزان التجاري لدول مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي في عام 2015م**

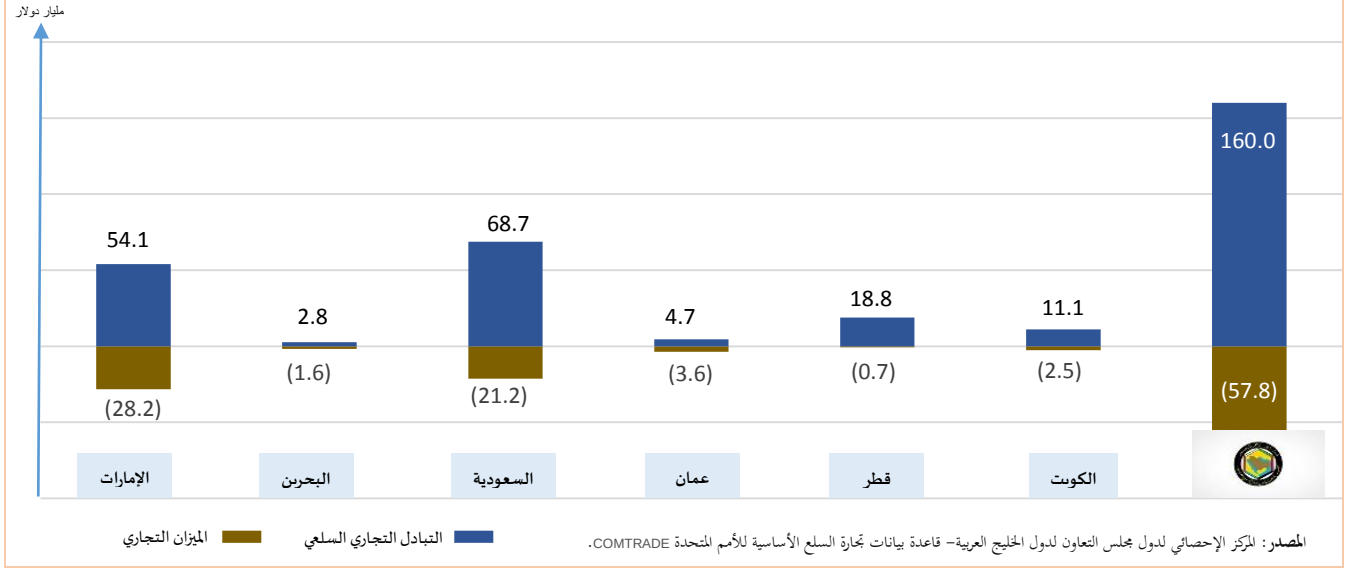


**المصدر**: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE.

## الأهمية النسبية للتبادل التجاري حسب الدول الأعضاء في المجلس:

- جاءت السعودية بالمرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لمؤشر التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي في عام 2015م، بقيمة 68.7 مليار دولار، وبنسبة 42.9% من إجمالي حجم التبادل التجاري لمجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي.
- جاءت الإمارات في المرتبة الثانية على مستوى مؤشر التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي في عام 2015م، بقيمة 54.1 مليار دولار وبنسبة 33.8% من إجمالي حجم التبادل التجاري
- سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي عجزاً تجارياً مع الاتحاد الأوروبي في عام 2015م، حيث شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى عجز بنحو 28.2 مليار دولار، وشكل هذا العجز ما نسبته 48.8% من إجمالي العجز التجاري لدول المجلس مع الاتحاد الأوروبي.

**شكل 7: إجمالي الصادرات والواردات السلعية (%) بين دول مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي في عام 2015م**

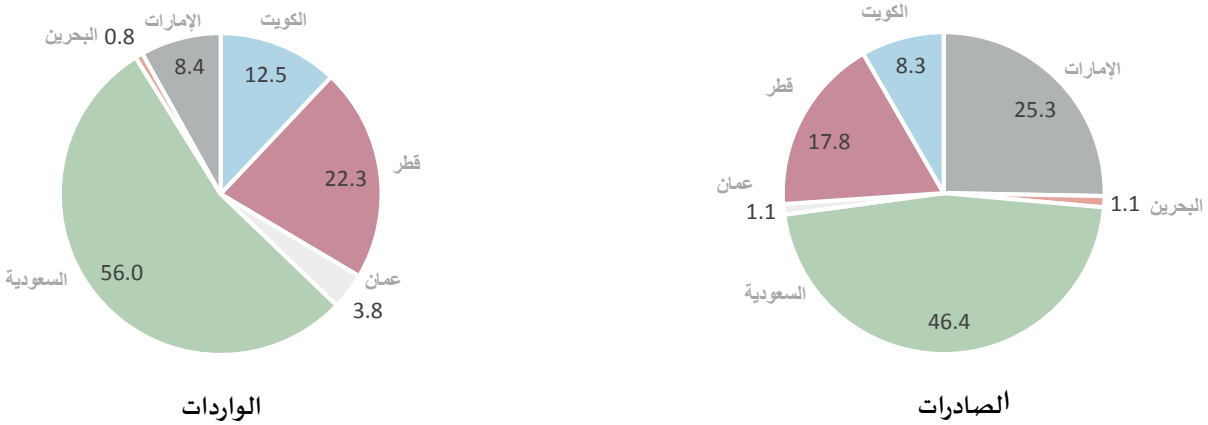


**المصدر**: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية-قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة COMTRADE .

## ملخص تركز الصادرات ة والواردات في أرقام:

- المملكة العربية السعودية هي الشريك الأكبر مع الاتحاد الأوروبي بحصة تصل لنحو نصف الصادرات: حيث 46.4% من قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي تستحوذ عليها المملكة العربية السعودية نهاية عام 2015م.
- دولة الإمارات العربية المتحدة هي الشريك الثاني بحصة تصل لقرابة ربع الصادرات: حيث 25.3% من قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2015م.
- نحو (ثلث) صادرات دول مجلس التعاون إلى الاتحاد الأوروبي تأتي مِن باقي دول المجلس خلال العام 2015م.
- نحو (79.0%) الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي في عام 2015م تتجه إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

**الصادرات السلعية وطنية المنشأ لاتشمل النفط لدول مجلس التعاون تتم من خلال دولتين وهما: المملكة العربية السعودية بنسبة 48.1% ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 30.6% في عام 2015م.**